



الثورة المصرية والمجتمع الفلسطيني؛ عزوف الغالبية المنسية وحظر النشاط

□ بيسان عدوان ❖

تُجَزَّ المصالحة قبيل ذكرى النكبة الثالثة والستين وذلك بهدف الالتفاف على المسيرات التي نظّمها شباب الثورات العربية تحت شعار «الزحف إلى فلسطين». وأما اعتصام الأمهات المصريّات أمام مقرّ مجلس الوزراء للمطالبة بحقّ منح الجنسية المصرية لأبنائهنّ الفلسطينيين فكان هزيباً وسطحيّاً وعرضياً ولا يتناول مأساة أكثر من ٧٠٪ من حملة الوثائق المصرية البالغ عددهم ٥٠ ألف فلسطيني يحملون صفة «اللاجئ». ولم تكن تلك سوى واحدة من بعض المعضلات التي يعيشها الفلسطينيّ في مصر، وهي تحمل ثنائيات المنفى/الوطن، الموقّت/الدائم. وبعد الثورة المصرية وإنجازاتها لإنهاء الانقسام الفلسطينيّ، زادت عليها ثنائيات الفرحة/الترقب، والتردد بين الممكن/وفعل المستحيل (أي الاكتفاء بالفرجة أو الثورة باتجاه فلسطين).

• عزوف «المجتمع المنسي» عن الثورة

كان الموقف الغالب في المجتمع الفلسطينيّ في مصر عدم مشاركتنا في الثورة، وشعاره في ذلك: «لا ناقة لنا بها ولا جمل». يُستثنى من ذلك بضعة عشرات من الناشطين في المجال العام. وقد اقتصرّت المشاركة الفلسطينية، بعد انسحاب الشرطة الشهير في ٢٨ يناير، على اللجان الشعبية للدفاع عن المناطق. رامي أبو يزن (٣٣ عاماً) يخبرنا ما يأتي: «شاركتُ في لجان الحماية الخاصّة بحلول، مكان سكني؛ فقد اتابنا الخوفُ جميعاً على حياتنا وبيوتنا وشوارعنا. لم أشارك في ثورة الشباب بميدان التحرير؛ فهذه معركة المصريين أنفسهم». وقد علّل ذلك بأنّ الفلسطينيين يتعرّضون دائماً لمشكلاتٍ سياسيّة بعد كلّ مظاهرة أو احتجاج شعبيّ، وترى أجهزة الأمن «أننا السبب وأنا محرّضون، الأمر الذي يعرّضنا للاعتقال والترحيل.»

«نحن متهمون دائماً»، هكذا يعلّق محمد تولوي (٢٨ عاماً) على وضع الفلسطينيين في مصر، ويتابع: «السلطة المصرية دائماً كانت تؤلّب الرأي العامّ المصريّ على الفلسطينيين في مصر كلّما اقتضى الأمر أو شعرت أنّ هناك خطورة. فاتهمت الحكومة الفلسطينيين بأنهم موجودون في ميدان التحرير، وبأنّ أعضاء من حركة حماس فتحوا السجون.» كما أوهمت الحكومة الشعب بأنّ مفجّر

ما كُتب عن الفلسطينيين في مصر لا يتعدّى بضعة عشراتٍ من المقالات عن مجتمع عاش في تلك البلاد أكثر من نصف قرن، وعن أجيالٍ لم تعرف سوى مصر منفيّ ووطناً في الوقت نفسه، يحبونها ويكرهونها في آنٍ معاً. أجيال تربّت على الخوف من التهديدات الأمنيّة، والخروج من مصر دون العودة إليها، والتمييز اليوميّ في التعليم والعمل والصحة. أجيال تربّت على تأليب الحزب الحاكم للرأي العامّ المصريّ ضدّ كلّ ما هو فلسطينيّ من أجل التشويش على الحقوق المصرية الأصيلة. هذه الأمور جميعها خلقت هويّة فلسطينيّة/مصرية مشوّشة ومرتبكة، عمادها الخوف من التشريد والترحيل إلى مجهولٍ لا يرحم.

كانت القضية الفلسطينية وما تزال هي درّة الحالة الثوريّة في العالم العربيّ، وخصوصاً في مصر. فعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، كانت المظاهرات المصرية للتضامن مع القضية الفلسطينية تمريناً أساسياً لاحتجاجات المصريين ضدّ السلطة وأجهزتها القمعيّة. وكانت حركة دعم الانتفاضة في نظر الكثيرين هي الخطوة الأولى نحو انتفاضة المصريين في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١. في المقابل، كان التجمّع الفلسطينيّ في مصر يعيش عموماً في حالة تهميش ممنهجة، فتأثرت علاقته الاجتماعية بالبلد المستقبليّ والبلد الأمّ، وتأثرت هويته الفلسطينية بهويّات أخرى.

ما بين يناير ومايو لم ينشغل المصريون بثورتهم فقط، رغم ما تمرّ به من محن، بل كانت فلسطين جزءاً أصيلاً من شعاراتهم وتطلّعاتهم إلى الحرية. وجاءت الجمعة الأولى من مايو بعنوان «جمعة الوحدة الوطنيّة والقضية الفلسطينية»، ثم انطلقت مسيرات ومواكب للزحف على فلسطين كما كان مقرّراً سلفاً. كما خرجت البهتافات في الميادين المصرية في ذكرى النكبة ترفع شعارات «فلسطين من النهر إلى البحر» و«الحرية لفلسطين» و«نعم لعودة اللاجئين». وسار الشباب باتجاه السفارة الإسرائيليّة مطالبين بطرد السفير وإنزال العلم الإسرائيليّ من سماء مصر الحرّة.

لم يخف على أحدٍ ما تتمتع به القضية الفلسطينية من مكانة في الوعي الجمعيّ المصريّ، وبخاصّة لدى الشباب المصريّ الثائر. لكنّ المجتمع الفلسطينيّ لم يحظ في مصر «الجديدة» سوى بضع صفحاتٍ تناولت المصالحة الفلسطينية. وليس مصادفة أن

الكنيسة في الإسكندرية في بداية العام الحالي فلسطيني.

يبرّر نبيل الصمدي (٢٩ عاماً) عدم مشاركته في الثورة المصرية بأنّ الأمر شأن داخلي، وأنّ لدى الشعب الفلسطيني كثيرًا من المشكلات أولى باهتمامهم، كإنهاء الانقسام الفلسطيني. ويستطرد بقوله: «إذا فشلت الثورة المصرية فسنكون نحن كبش الفداء، وسيتمّ البطش بنا في مصر أو في فلسطين نفسها.»

طبقًا للدراسات الاجتماعية القليلة عن اللاجئين الفلسطينيين تبعًا لوضعهم القانوني في بلد اللجوء، صنّف الفلسطينيون في مصر بأنهم «فلسطينيو الترانزيت»: فهم ذوو أوضاع قانونية هشّة. يصف إلياس صنبر (١٩٨٩) تلك المجموعة بأنها تعيش حالة من «الحدودية الدائمة»، أي حالة الموقّت والشعور الدائم بالانتظار. وتظهر تلك الحدودية في طريقة حياتهم الاقتصادية، وفي الشبكات الاجتماعية التي ينسجونها في ما بينهم. وأغلبهم من دول الخليج ومصر ولبنان، من عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧.

• هويّة منقسمة ومشاركة ضعيفة

خلال العقود الماضية تجنّب فلسطينيون كثير الإفصاح عن أصلهم هربًا من المضايقة، رغم الادّعاءات الرسمية المصرية الحفاظ على الهوية الفلسطينية. وعلى الرغم ممّا أنجزته الثورة المصرية من إتاحة المناخ الديمقراطي للمطالبة بحقّ تجنيس من يستحقّ ذلك، فقد ظلّ كثير من الفلسطينيين ممّن دعموا الثورة المصرية أو شاركوا في أنشطتها أو انضمّوا إلى مجموعات الزحف إلى فلسطين مضطّرين إلى إخفاء هويّتهم خشية عدم استقرار الوضع السياسي الأمني وسيطرة المؤسسة العسكرية.

«عشتُ سنوات طويلة في حالة الموقّت. فهويتي منقسمة لكوني فلسطينية وعشتُ ثلاثي عمري في مصر؛ فلا أنا مصرية ولا فلسطينية. وكان هذا يؤزّقني على مستويات مختلفة في عملي، وإبداعي، وثقافتي، وحياتي الشخصية. لكنّ يوم ٢٥ يناير كان فارقًا على المستوى الشخصي، إذ حسمتُ هويتي: أنا فلسطينية/مصرية.»

هكذا تخبرنا سماء جرادات (٣٣ عاماً)، وهي كاتبة/صحافية كانت أثناء دراستها الجامعية تشارك في كافّة الاحتجاجات المصرية التي تتمحور حول فلسطين لكنها مؤخرًا شعرت أنّ عليها أن تساند «شعبًا لطالما حظيت القضية الفلسطينية باهتمامه وحبّه»، وأحسّت بواجبها «لمشاركة ذلك الشعب العظيم.»

يافا الحاج (٣٥ عاماً) ناشطة حقوقية، تخبرنا عن مشاركتها في الثورة المصرية قائلة إنّ «نجاح الثورة المصرية خطوة في تحرير فلسطين. منذ اليوم الأول كانت قناعاتي أنّ تلك الاحتجاجات ليست كسابقتها، وأنها ستصمد، لكنّي لم أتخيّل أنها ستصل إلى إسقاط نظام سلطوي فاسد بهذه السرعة». وتضيف: «انتميتُ

إلى إحدى المجموعات السياسية التي تكوّنت بعد الثورة، لكنّي مضطّرة دومًا إلى أن أبقى في الصفوف الخلفية بسبب جنسيتي خوفًا من أيّ ضرر قد يلحق بمجموعتي من قبل السلطة العسكرية أو الإعلام الذي قد يؤلّب الرأي العامّ ضدّ أيّ شخص غير مصريّ شارك في الثورة أو دعمها.»

يتّصف الشارح المصريّ بالترقّب والحذر والخوف من المجهول نظرًا إلى عدم تحقّق المطالب الثورية. والمجتمع الفلسطينيّ في مصر يخشى أن يظلّ مجتمعًا منسيًا في مصر الجديدة: فلا كلام عن حقّ عودة فلسطيني مصر، ولا عن رفع السياسات التمييزية التي مارسها السلطات المصرية ضدّهم. ويجري الحديث عن فلسطيني مصر كأنهم جالية تتبع سفارة فلسطين.

أعطى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ السلطات صلاحيات واسعة لتعطيل الحريات الأساسية، بما في ذلك: حظر المظاهرات والاجتماعات العامة، واعتقال المشتبه بهم واحتجازهم من دون محاكمة لفترات طويلة، واستخدام محاكم أمن الدولة. وبموجب قانون الطوارئ، صُبطت أنشطة الفلسطينيين ضبطًا صارمًا، وجرّت اعتقالات على نطاق واسع، وفُرضت الرقابة على الأنشطة الخيرية والثقافية نفسها، الأمر الذي انعكس على حياة الفلسطينيين وخشيتهم بعضهم من بعض. المحامية إياس سليم (٣٠ عاماً) أشارت إلى أنّ العمل العامّ وثقافة حقوق الإنسان هما ما دفعها إلى المشاركة في الثورة المصرية بعد أيام من قيامها: «كان حجّم الانتهاكات التي مورست ضدّ الشباب المصريّ، من اعتقالات وقتل متعمّد من طرف الشرطة، هائلًا. فاندفعتُ إلى المشاركة المحدودة من خلال نقابة المحامين، لكنّ كوني فلسطينية منعتني من المشاركة في الميدان، على الرغم من قناعاتي بشعارات الثورة المصرية.» لكنّها تضيف أنّ «موقعة الجمل» جعلتها تفضّ عنها ذلك الخوف، وتلتحق بالشباب في ميدان التحرير، لأنّ صمود الشعب في الميدان سيُعجل في سقوط النظام. فضلًا عن أنّ ذلك سيمنح الفلسطينيين في مصر حقوقهم التي عطّلتها القرارات الأمنية؛ «فنحن جزء من مصر لأننا من أمّهات مصريّات.»

تحقّقت رؤية سليم. فمع إسقاط نظام مبارك، ووسط شعارات من قبيل «فلسطيني وأمي مصرية ومن حقّي أخذ الحسنة»، و«أنا مصري وبحبّ بلادي وفلسطين مش تهمة علي»، تغيّر تفاعل المجتمع الفلسطينيّ. فقد شعرت تلك الفئة أنّ منعها من الحصول على الجنسية كان بسبب الأمن لا بسبب ما رُوّج سلفًا من «الحرص على الحفاظ على الهوية الفلسطينية.» هكذا خرجت الأمّهات المصريّات وأبناؤهنّ من آباء فلسطينيين أمام مجلس الوزراء للمطالبة بحقوق أبنائهنّ. ثم بدأت الندوات والمؤتمرات التي تحدثن فيها عن التعسف الأمنيّ والتمييز اللذين يعرّضن لهما. وكانت الاستجابة السريعة لحقوقهنّ بمنح أبناء الأمّ المصرية حقّ التجنّس، وبذلك وُلد عهدٌ جديدٌ للفلسطينيين في مصر.

نفسها تمنع دخول حاملي الوثائق إلى البلاد إلا بعد الحصول على تأشيرة مصرية، وبإذن من وزير الداخلية نفسه وأمن الدولة، حتى لو مستوفي الشروط».

وعرا نظمي ارتفأ عدد المنضمين إلى الصفحة في الشهور الماضية إلى وقوع الثورة المصرية، وذلك بسبب رغبة الشباب المصري في معرفة هذا المجتمع عن كثب: «بعد ثلاث سنوات من عمر الصفحة كان عدد المشاركين مائة وسبعة وخمسين، وكان تحديثها كل ثلاثة أو أربعة أيام. لكن بعد الثورة المصرية وإعلان إحياء ذكرى النكبة بالزحف إلى فلسطين، زادت طلبات الانضمام والتفاعلية إلى ما يقرب من ١٠٠٠ عضو؛ كما يتم التحديث أكثر من مرة في اليوم الواحد!»

ولم يقتصر النشاط الافتراضي على الأفراد فحسب، بل انبرث كيانات فتوية فلسطينية للتعبير عن نفسها علناً بعد الثورة المصرية على شبكة التواصل الاجتماعي، كـ «مجموعة الطلبة الفلسطينيين في مصر» و«منتدى الإعلاميين الفلسطينيين في مصر» و«صفحة أنا فلسطيني وأفتخر» و«صفحة الصحفيون والكتاب الفلسطينيون»... وغيرها.

كان تجنّب المجتمع الفلسطيني في مصر للمشاركة في الثورة يعود إلى أسباب أسلفنا في ذكرها. لكن استمرار الثورة وتحقيقها بعض المكاسب، وبخاصة بعد «موقعة الجمل»، غيراً مزاج المصريين عامة والفلسطينيين على وجه الخصوص. وكما أنّ تاريخ الثورة المصرية وتفاعلاتها وتأثيراتها في المستويات المختلفة غير دقيق علمياً نظراً إلى قربها الزمني منا، فإن رصد تداعيات الثورة وآثارها في «المجتمع الفلسطيني المنسي» والإنسان الفلسطيني في مصر صعب في القريب العاجل.

القاهرة

❖ كاتبة فلسطينية مقيمة في مصر.

يرى محمود أجمعان، وهو ناشط فلسطيني حقوقي، أنّ تجنيس الفلسطينيين من أمتهات مصريات قد حلّ ثلثي الأزمة، إذ تسأل: «ماذا عن الفلسطينيين من أبوين فلسطينيين؟» ولا تزال السياسات المصرية التي مورست ضدّ المجتمع الفلسطيني في عهدي السادات ومبارك قائمة، بما يقيد حريته في الحركة والتنقل والتعليم والإقامة والعمل، رغم تعارض ذلك مع اتفاقيات حقوق الإنسان واتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١؛ بل إنها مخالفة للقوانين التي شرعت في الستينيات بمصر، ومخالفة لبروتوكول الدار البيضاء الذي وافقت عليها الدولة المصرية.

• كيانات افتراضية وهوية تنبؤ

في مصر انخرط بعض الشباب الفلسطيني في المواقع والشبكات الاجتماعية من أجل المشاركة في المقاومة، ولحجز مساحة إلكترونية لاستئناف معركته ضد الاحتلال الإسرائيلي.

أنشأ حاتم نظمي (فلسطيني، ٣١ عاماً) صفحة إلكترونية على شبكة الفيس بوك، بعنوان «فلسطيني/ مصري..» وكتب ما يأتي: «إذا ما شاهدت شخصاً يسير وحيداً في الشارع، يكلم نفسه، وسماته متوترة، غاضبة، محتجة، محزونة... الخ، فاعلم أنه فلسطيني، وليس محتوناً، لأنه (في حاله)، لا يعتدي عليك، ولا يتهدد حياتك، وعيناه تنظران في داخله، وليس شزراً إليك، وهو يحمل هموماً فوق طاقة البشر، ولذا فهو يكلم نفسه محتجاً على عالم لا يصغي له؛ وذلك كله لأنه يحمل وثيقة سفر فلسطينية ومكتوب عليها جمهورية مصر العربية.»

وأشار نظمي إلى أنّ كثيراً من الفلسطينيين «ما يعرفون المشاكل التي تواجهنا في مصر، وكثير منا مش عارفة حقوقه والإجراءات الروتينية المصرية لحلّ المشكلات التي تواجهه، خاصة وأنّ المنظمة [منظمة التحرير الفلسطينية] أو السفارة [الفلسطينية] تتعامل الفلسطينيين في مصر بشكل سيء. والغريب أنّ مصر